الأمم المتحدة

S/2004/924

مجلس الأمن

Distr.: General
26 November 2004
Arabic
Original: English

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى مجلس الأمن التقرير الفصلي التاسع عشر عن أنشطة لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش (الإنموفيك) (انظر المرفق). والتقرير مقدم من الرئيس التنفيذي بالنيابة للجنة وفقا للفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩) المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

021204 021204 04-62439 (A)
0462439

المرفق

التقرير الفصلي التاسع عشر عن أنشطة لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش (الإنموفيك) المقدم وفقا للفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩)

أولا – مقدمة

١ – يشمل هذا التقرير، وهو التقرير التاسع عشر المقدم وفقا للفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩)، أنشطة لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش (الإنموفيك) خلال الفترة الممتدة من ١ أيلول/سبتمبر إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

ثانيا – التطورات

٢ – خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، واصل الرئيس التنفيذي بالنيابة الممارسة المتمثلة في تقديم إحاطة عن أنشطة اللجنة إلى رؤساء مجلس الأمن المتتابعين وممثلي الدول الأعضاء ومسؤولي الأمانة العامة.

٣ – وكان التقرير الشامل المقدم من تشارلز دولفر، المستشار الخاص لمدير وكالة المخابرات المركزية التابعة للولايات المتحدة والمعني بأسلحة الدمار الشامل العراقية، قد أُعلن إلى الجمهور في ٦ تشرين الأول/أكتوبر. وقام السيد دولفر ومجموعة من فريق الاستقصاء المعني بالعراق، الذي تقوده الولايات المتحدة، بزيارة اللجنة في ٨ تشرين الأول/أكتوبر لتقديم ما توصلوا إليه من نتائج، وبيان نطاق عملهم والمنهجية المستخدمة في تنفيذه بالعراق، حيث أوضحوا بوجه خاص أنه ما زال يتعين تحليل كم كبير من الوثائق. وتدرس الإنموفيك التقرير العلني وتقارن ما لديها من معلومات ونتائج مع تلك التي توصل إليها فريق الاستقصاء المعني بالعراق. ومرفق تعليقات أولية عن نتائج محددة وردت في التقرير (انظر التذييل). ومن الجدير بالذكر أن اللجنة ليست لديها إمكانية الوصول إلى أي من الوثائق الداعمة، أو الشهادات المقدمة خلال المقابلات، أو تفاصيل عن أعمال التفتيش المنفذة بالمواقع.

حالة المواقع والمعدات والمواد الخاضعة للرصد

٤ – خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، واصل خبراء اللجنة استخدام الصور الملتقطة من السواتل التجارية لتقييم حالة المواقع الخاضعة للرصد، التي تعرَّض الكثير منها للدمار منذ انسحاب المفتشين في آذار/مارس ٢٠٠٣، أو سويت بالأرض في بعض الحالات، أو عطلت

بطرائق أخرى. وتضم تلك المواقع مجموعة واسعة من المعدات والمواد المزدوجة الاستخدام التي لا تُعرف حالتها، فيما عدا تلك التي تم التعرف عليها في ساحات الخردة خارج العراق.

٥ - وهناك موقعان لهما أهمية خاصة بالنظر إلى ضلوعهما في برامج الأسلحة السابقة بالعراق، وإلى حجم ومخزون المواد ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل، وهما منشأة المثنى العامة ومنشأة القعقاع العامة. وفيما يلي موجز بالتغيرات التي لوحظت في أماكن داخل هذين الموقعين وأنواع المواد التي شوهدت في إحدى المرات هناك، حسب ما بينته عمليات التفتيش السابقة التي أجرتها الإنموفيك والصور الملتقطة بالسواتل:

منشأة المثنى العامة

٦ - كانت منشأة المثنى العامة المرفق الرئيسي بالعراق لأبحاث الأسلحة الكيميائية وإنتاجها وتخزينها (انظر الشكل ١). وقد تعرض معظم مبانيها للتدمير أو لأضرار بالغة من جراء القصف الجوي خلال حرب الخليج عام ١٩٩١. وبعد اتخاذ قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) أنهيت جميع الأنشطة المتصلة بالأسلحة الكيميائية بالموقع. وفي الفترة بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٤، استخدم العراق المنشأة كمنطقة مخصصة لتدمير الأسلحة الكيميائية، تحت الإشراف الدولي بما في ذلك تدمير الذخائر والعوامل المنتجة بكميات كبيرة، والسلائف الكيميائية، ومعدات العمليات الكيميائية المتبقية. وقد أوجز ذلك في التذييل الأول من تقرير اللجنة الثامن عشر (S/2004/693). وقد عُزلت جميع النفايات الخطرة الناشئة عن تدمير الأسلحة الكيميائية بإحكام في عدد من مباني ومناطق الموقع. وهي تضم ملجأين محصنين، ضم واحد منهما مئات من صواريخ المدفعية عيار ١٢٢ مم التي ملئت في الثمانينات بغاز السارين للأعصاب، الذي يمكن أن يكون مفعوله قد بطل الآن. وقد دمرت هذه الصواريخ من جراء القصف الجوي عام ١٩٩١. وضم هذا الملجأ المحصن أيضا أوعية استخدمت في الماضي لتخزين عوامل الأسلحة الكيميائية، فضلا عن المواد الكيميائية السُمية، مثل حوالي ١٠٠ طن من السيانيد وحوالي عشرات الكيلوغرامات من أملاح الزرنيخ. وضم الملجأ المحصن الآخر مئات من قذائف المدفعية الكيميائية الفارغة من عيار ١٥٥ مم، التي ربما تكون ملوثة ببقايا من الأسلحة الكيميائية. وقد وُضعت معدات العمليات الكيميائية التي دمرت أو أُبطل مفعولها في منطقة أخرى مخصصة لها داخل موقع المثنى. وفي عام ١٩٩٤، أغلق موقع المثنى ووقّع العراق واللجنة الخاصة للأمم المتحدة (الأونسكوم) بروتوكول تسليم أعيدت بموجبه السيطرة على الموقع إلى العراق ونص فيه على إجراءات محددة يتبعها العراق فيما يتعلق بإدارة المباني والمناطق المغلقة بالأختام.

الشكل ١

منشأة المثنى العامة، مرفق العراق الرئيسي لإنتاج الأسلحة الكيميائية

الموقع: منشأة المثنى العامة

المنطقة A: الإدارة ومناطق الدعم السوقي
المنطقة B: منطقة البحوث والتطوير والتخزين
المنطقة C: منطقة إنتاج
المنطقة D: منطقة إنتاج
المنطقة E: مجمع تعبئة الذخيرة

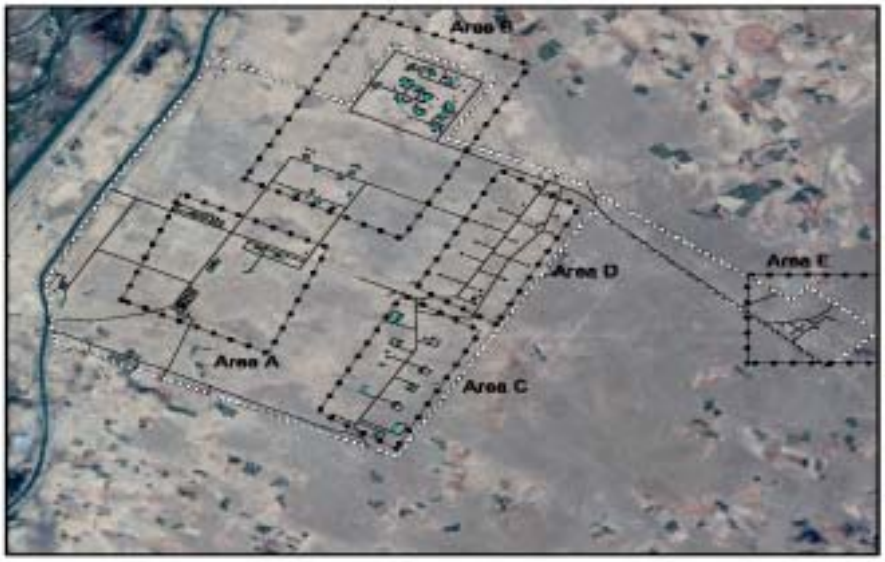

مصدر الصورة: الساتل كويكبيرد
تاريخ الصورة: ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٤

كيلومترات
0

الحدود الخارجية للموقع

٧ - وبعد أن انسحبت لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش (الإنموفيك) من العراق واصلت أعمال الملاحظة والتقييم المتعلقة بمنطقة المثنى من خلال صور السواتل التجارية، مع إيلاء اهتمام خاص بالمباني المغلقة بالأختام. وفي أيار/مايو ٢٠٠٤، لم يلحظ حدوث أي تغييرات بمنطقة الملجأين المحصنين المغلقين بالأختام. وكشف تحليل الصور أن بعض المباني الأخرى خلاف تلك المغلقة بالأختام داخل المنطقة، والتي ضمت معدات قديمة دمرت أو أُبطل مفعولها خلال الفترة من عام ١٩٩١ إلى ١٩٩٤، قد هدمت وأزيلت إلى جانب معدات أخرى (انظر الشكل ٢). ورغم أن هذه المعدات (مُفاعلات، ومبادلات حرارية، وأعمدة وصهاريج تقطير، وما إلى ذلك)، قد أبطل مفعولها، فإنها لم تدمر بالكامل في التسعينات، حيث كان العراق قد أصلح في السابق عدة أصناف من هذه المعدات واستعملها في أنشطة غير محظورة بمرافق تجارية أخرى للمواد الكيميائية. وقد تحققت اللجنة من الأصناف المذكورة التي تم إصلاحها وحددتها كأصناف مطلوب تدميرها. بيد أن تدمير

هذه المعدات، فضلا عن ما تبقى من معدات أخرى بموقع المثنى، لم يتم الانتهاء منه بسبب انسحاب الإنموفيك من العراق.

الشكل ٢

منطقة التخزين بالمثنى: تدمير تام للمباني

صورة مكبرة ١ – المنطقة A (جنوب) – الموقع: منشأة المثنى العامة

مصدر الصورة: طائرة هليكوبتر
تاريخ الصورة: ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣

مصدر الصورة: الساتل كويكبيرد
تاريخ الصورة: ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٤

٨ - وقدم تقرير فريق الاستقصاء المتعلق بالعراق معلومات فيما يتعلق بالحالة الراهنة بمرفق المثنى تيسر تقييم اللجنة الشامل للموقع الذي كان خاضعا للرصد. وقد أفيد في التقرير بأن جميع المباني المغلقة بالأختام بالموقع فتحت وأزيل منها بعض المعدات والمواد. وأفاد فريق الاستقصاء المعني بالعراق كذلك أن كميات كبيرة من الذخائر الكيميائية ما زالت مخزونة في الملجأين المحصنين وأن الاختبارات أثبتت وجود عوامل أسلحة كيميائية. وأشار الفريق إلى أن ذلك ليس شيئا غير عادي بالنظر إلى تخزين الذخائر هناك في وقت من الأوقات وإلى الظروف التي كانت مخزونة فيها بعد عام ١٩٩٤. وعلاوة على ذلك، ذكر التقرير أن حجم أعمال السلب يجعل من المستحيل تحديد ما إذا كانت الحكومة العراقية قد أزالت معدات بعد عام ١٩٩٨، أم أنها أزيلت بعد آذار/مارس ٢٠٠٣. بيد أن الإنموفيك قامت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ بالتفتيش على منطقة الملجأين المحصنين بالمرفق وتبين لها أن جميع المباني المغلقة بالأختام لم تمس ويحرسها الأمن العراقي. وفي أوائل التسعينات، لم يتسن إجراء جرد لمحتويات الملجأ المحصن المدمر الذي يحتوى على صواريخ المدفعية المعبأة بسبب المخاطر المحيطة بذلك. ولذلك، أحكم إغلاقه بأطنان من الأسمنت. وإذا كان حظر دخول هذا المبنى قد انتهك الآن حسب ما جاء في تقرير فريق الاستقصاء المتعلق بالعراق، فإنه لم يعد بالإمكان وجود أي وسيلة للتيقن مما إذا كانت جميع محتوياته لم تمس.

منشأة القعقاع العامة

٩ - منشأة القعقاع العامة، أحد فروع هيئة التصنيع العسكري، هي واحدة من المجمعات الصناعية الرئيسية المتصلة بالأسلحة في العراق (انظر الشكل ٣). وتمتد المنشأة على مساحة ٣٠ كيلومترا مربعا تقريبا، وتتألف من ما يزيد على ٢٠ وحدة إنتاج فرعية وعدد من المخازن المستقلة من الوجهة الإدارية، ومواقع لاختبار الأسلحة والتخلص من النفايات، تتقاسمها فيما بينها جميع المرافق التابعة للمنشأة. وتتمثل الأهداف الرئيسية من الموقع في إنتاج وتخزين المتفجرات ووقود الدفع النفاث والوقود المؤكسد المتعلق بالقذائف، وتعبأة الذخائر التقليدية والرؤوس الحربية، وأنشطة البحوث والتطوير المتصلة بالقذائف وأنظمة الصواريخ. ويشكل موقع القعقاع واحدا من أكبر مراكز الإنتاج قدرة داخل مؤسسات منظومة هيئة التصنيع العسكري، بالنظر إلى نطاق قدراته المتصلة بالأسلحة. وقد يوفر إجراء تحليل لما حدث في موقع فرعي بالمنشأة صورة واضحة عن ما حدث في هذا الموقع منذ آذار/مارس ٢٠٠٣.

الشكل ٣
صورة علوية لمنشأة القعقاع العامة

صورة جوية لموقع القعقاع

اسم الموقع	اسم الموقع	اسم الموقع
مصنع الوقود الدفعي الثنائي القاعدة	منطقة تخزين (معدات)	مصنع عبد الكريم عباس
مصنع خالد ٢ (مصنع السيكلو ترميثيل إينيترامين (RDX)		
ورباعي نترات حماسي الاريثريتول (PETN))	مصنع حمض الكبريتيك	الخالد ١
منطقة تخزين مواد خام	منصات اختبار	موقع تجربة الذخائر والتخلص منها
مصنع متفجرات أكسيد المغنسيوم المدنية (الصمود ١)	مصنع تعبئة الرؤوس الحربية	ساحة خردة (QSA)
مصنع حمض النيتريك	شركة الرشيد الحكومية (مصنع مأمون)	الخالد ٢
مصنع الكبسولات المتفجرة	مقر إدارة شركة الرشيد الحكومية	مصنع العبور للصواريخ النارية
مركز البحوث والتطوير	مصنع المادة الشديدة الانفجار TNT (مصنع خالد ١)	مصنع العبور للمسحوق الأسود
محطة المحارير ومعالجة المياه	مخزن منتجات	منطقة خدمات عامة
مصنع الصوديوم والتولوين والكبريت	موقع طمر تابع لشركة القعقاع	منطقة إدارة
مصنع المواد المثبتة	مصنع وقود دفعي لقذائف الهاون	مصنع الصمود للمواد المؤكسدة
		ساحة مفاتيح المحولات

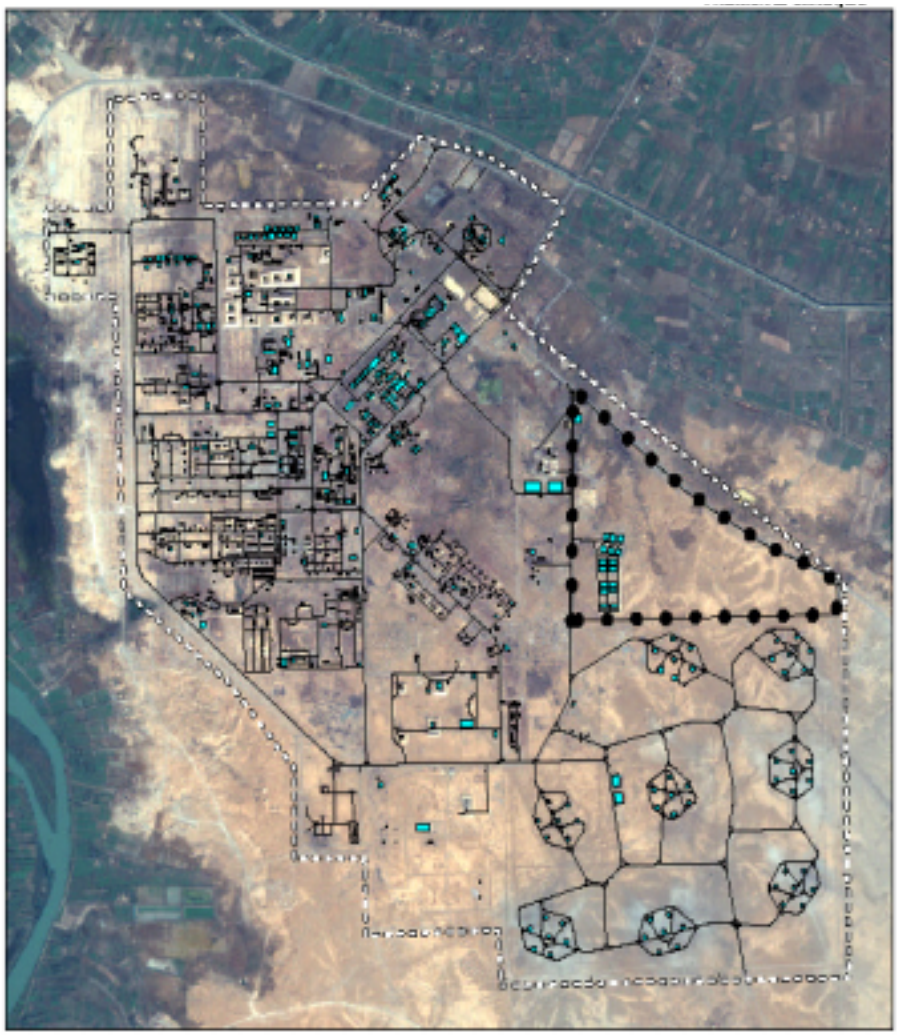

المحيط الخارجي لموقع القعقاع
محيط مناطق تخزين المواد الخام

كيلومترات
0 1

مصدر الصورة: الساتل إيكونوس
تاريخ الصورة: ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣

١٠ - ويكشف تحليل صور السواتل الملتقطة (في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣) عن تدمير ما يزيد على ثلث مباني موقع القعقاع البالغ عددها ١ ١٠٠ مبنى. ويبدو أن جزءا من هذه الأضرار قد وقع نتيجة اشتعال النيران. وقد تكون أعمال السلب الواسعة النطاق مسؤولة أيضا عن تحطم المباني وفقدان المنشآت والمعدات. ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ كان الشك ما زال يحيط بمصير حوالي ٨٠٠ قطعة من المعدات الكيميائية المعلن عنها والتي كان من المعلوم وجودها بالموقع. ويشمل ذلك حوالي ١٠٠ من المبادلات الحرارية، و ٦٠ من أوعية الخزن والاستقبال، و ١٢ من أجهزة الفصل، وما يزيد على ٦٠ من الأعمدة والمفاعلات. وكان يوجد أيضا بموقع القعقاع حوالي ٢٠٠ من الأصناف المتصلة بالقذائف، من بينها ما يزيد على ٦٠ من أجهزة الخلط أو العجن، و ٨ من أجهزة البثق، و ٢٠ من الرؤوس الحربية التقليدية.

مخازن المواد الخام الكيميائية بموقع القعقاع

١١ - عندما قام فريق تابع للأنموفيك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ بالتفتيش على مخازن المواد الخام الكيميائية، المتصلة أساسا بالوقود الدفعي للقذائف، وجدت المخازن في حالة تنظيم جيدة، رغم عدم تجديد بعض المباني التي أصيبت بالأضرار من جراء الهجمات العسكرية عام ١٩٩١. وسجل فريق التفتيش عملية جرد تامة للمخازن وتمكَّن من مطابقة النتائج التي توصل إليها على السجلات المقدمة من موظفي الموقع. ثم فُتشت المخازن مرة ثانية في شباط/فبراير و آذار/مارس ٢٠٠٣ على يد أفرقة أخرى تابعة للأنموفيك بغرض التحقق من وجود المواد بالموقع.

١٢ - ويكشف تحليل الصور التي التقطتها السواتل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ عن تعرُّض جميع المباني بمخازن المواد الخام الكيميائية للدمار (انظر الشكل ٤). ويبدو أن بعض المباني تعرض للأضرار من جراء الحرب، ولكن يبدو أن معظم الأضرار نتجت عن حرائق واسعة النطاق ومكثفة. وقد أيَّد هذا التقييم الجرد الذي أجري للمواد بموقع القعقاع خلال أعمال التفتيش التي أجريت في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ لوضع خطوط أساس جديدة. وبالنظر إلى طبيعة المواد الكيميائية في تلك المخازن (مجموعة متنوعة من الوقود الدفعي والمواد المثبِّتة بما في ذلك ثلاثة أطنان من سبيكة الألمونيوم والمغنسيوم، و ٢٣ طنا من مسحوق المغنسيوم، و ٢,٢ طن من هيدرات الهيدرازين، و ٢,٥ طن من ثنائي النيترو فينيلامين)، ومن شأن أي حدث يتسبب في احتراق هذه المواد أن يحدث ضررا من قبيل المشاهد في صور السواتل. فعلى سبيل المثال، تتفاعل الفلزات المسحوقة، من قبيل الألمونيوم أو المغنسيوم بشدة مع الهواء عند احتراقها، حيث تصل إلى درجات حرارة تبلغ ٢ ٠٠٠ درجة مئوية. ويمكن أيضا أن

يؤدي وجود مساحيق الفلزات والجرافيت المنشورة بسُمك ضئيل إلى حدوث انفجارات تنشأ عن تطاير الأتربة مع وجود مصادر إحراق، في الوقت الذي تعمل فيه المواد الكيميائية الأخرى على تزايد شدة التفاعلات المحرقة. ولذلك، لا يمكن استبعاد أن أغلبية المواد التي كان من المعلوم وجودها هناك خلال فترة أعمال التفتيش التي قامت بها الأمم المتحدة، قد تعرضت للدمار.

الشكل ٤

منطقة تخزين بموقع القعقاع – تدمير تام للمباني

الموقع: مخزن مواد خام (كيميائية) بموقع القعقاع

مصدر الصورة: الساتل إيكوثوس
تاريخ الصورة: ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٢

مصدر الصورة: الساتل كويكبيرد
تاريخ الصورة: ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣

ثالثا – الأنشطة الأخرى

تدمير محركات القذائف طراز SA-2 وأصناف أخرى

١٣ – حسب المشار إليه في التقرير الفصلي الأخير المقدم من اللجنة (S/2004/693)، عُثر في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ بساحات للخردة في الأردن على أصناف شتى كانت خاضعة للرصد في العراق، بما في ذلك ٢٠ محركا طراز SA-2. وتم بدعم من حكومة الأردن تدمير هذه المحركات وثلاثة محركات أخرى عثرت عليها السلطات الأردنية، إلى جانب أربعة أصناف أخرى مزدوجة الاستخدام تتعلق بالقذائف والمواد الكيميائية خلال شهري آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ في الأردن، وفي وجود أحد مفتشي الأنموفيك. وفي أواخر تشرين الثاني/نوفمبر، قامت السلطات الهولندية في وجود أحد مفتشي اللجنة، بتدمير ٢٢ من محركات القذائف طراز SA-2 عثر عليها في ساحة للخردة بروتردام.

إعداد الخلاصة

١٤ – واصلت اللجنة عملها في إعداد خلاصة عن أسلحة وبرامج العراق المحظورة مع التشديد على الدروس المستفادة. وقُدم إلى هيئة المفوضين خلال اجتماعهم في تشرين الثاني/نوفمبر موجز مستكمل عن هيكل الخلاصة والمحتويات الأساسية لشتى فصولها. ومن المتوقع تجهيز أول مسودة كاملة لها بحلول آذار/مارس ٢٠٠٥.

خطة الرصد والتحقق المستمرين

١٥ – تتيح الفقرة ٢٦ من خطة الرصد والتحقق المستمرين، التي اعتمدها مجلس الأمن بالقرار ٧١٥ (١٩٩١) للأنموفيك أن تقوم، بعد إبلاغ مجلس الأمن، باستكمال وتنقيح مرفقات الأصناف والمواد التي تنطبق عليها الخطة. وكجزء من هذه العملية، عقدت اللجنة في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ اجتماعا لفريق خبراء تقنيين خارجيين للمساعدة في إجراء استعراض تقني للأحكام المتعلقة بالمسائل البيولوجية والمرفق المرتبط بها (المرفق الثالث) من خطة الرصد والتحقق المستمرين. واجتمع الفريق لمدة ثلاثة أيام وقدم توصيات محددة عن الأصناف المشمولة بالخطة، في ضوء خبرة الأمم المتحدة في مجال الرصد والتحقق، وجوانب التقدم في المجال البيولوجي – التقني. ومن المتوخى إجراء عمليات استعراض مماثلة لأحكام المواد الكيميائية، والقذائف والمرفقات ذات الصلة. وبمجرد إتمام العملية بالكامل، ستقدم المرفقات المنقحة إلى مجلس الأمن للعلم.

رابعا – مسائل أخرى

المكاتب الميدانية

١٦ – تحتفظ الأنموفيك بمُلاك أساسي مؤلف من تسعة وظائف لموظفين وطنيين محليين في بغداد يقومون بتشغيل المكاتب الحالية والمختبرات وغير ذلك من المعدات الموجودة في فندق القناة. وقام الموظفون المحليون بإجراء جرد لمعدات اللجنة المتبقية في بغداد.

١٧ – ويواصل مكتب قبرص الميداني حفظ وصيانة معدات أعمال التفتيش والرصد التابعة للجنة والمستعادة من العراق. وقد مددت جمهورية قبرص حتى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ الاتفاق المبرم مع اللجنة والوكالة الدولية للطاقة الذرية لاستعمال مكتب قبرص الميداني في التخزين، وحتى يكون بمثابة نقطة انطلاق للموظفين والمستلزمات إذا ما استؤنفت أعمال التفتيش.

١٨ – وزار منسق الأمن الميداني لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص المكتب الميداني في تشرين الأول/أكتوبر لتقييم الاستعدادات الأمنية القائمة في المكاتب وفي المستودع. وواصل موظفو المكتب الميداني، عند الاقتضاء، العمل مع سلطات الجمارك في لارناكا لتيسير الشحنات الموجهة إلى وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة ولتوفير الدعم السوقي إلى العمليات الجوية التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق.

شبكة مختبرات التحليل التابعة للجنة

١٩ – حرصا على توافر شبكة مختبرات التحليل المنشأة بموجب الخطة التنظيمية للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش (الأنموفيك) (S/2000/292 و Corr.1) التي تناولتها اللجنة في تقريرها الفصلي السادس عشر إلى مجلس الأمن، شرعت في العمل على تمديد الترتيبات القائمة لسنة أخرى حتى أوائل عام ٢٠٠٦. وسوف يوفر ذلك ما مجموعه ١١ مختبرا للتحليل جاهزا لدعم عمل اللجنة عند الطلب. وقد أدرجت قائمة بالمختبرات في التذييل الثاني من الوثيقة S/2004/160.

مُلاك الوظائف

٢٠ – طرأت تغييرات طفيفة على مستويات مُلاك الوظائف في اللجنة منذ التقرير الأخير. ويتألف مُلاك وظائف اللجنة في الفئة الفنية بالمقر من ما مجموعه ٥١ خبير أسلحة وعدد آخر من الموظفين ينتمون إلى ٢٥ جنسية، منهم تسع نساء.

الزيارات والاجتماعات وحلقات العمل التقنية

٢١ - حضر الرئيس التنفيذي بالنيابة المؤتمر العام الثامن والأربعين للوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي عُقد بفيينا في أيلول/سبتمبر وزار مكتب قبرص الميداني في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر.

٢٢ - وشارك خبراء الأنموفيك في عدد من المؤتمرات الدولية خلال الفترة المشمولة بالاستعراض شملت مؤتمرا عُقد في أوكرانيا عن مشاكل تطوير المختبرات التابعة لمنظومة رصد مصادر العدوى الخطيرة المتسببة في الأوبئة، ومؤتمر لتكنولوجيا المعلومات قامت برعايته الوكالة الدولية للطاقة الذرية وعُقد في نيويورك بشأن الحصول على المعلومات والاستفادة منها. وحضر خبير من الأنموفيك حلقة عمل الأمم المتحدة بشأن المعلومات الجغرافية التي عُقدت في جنيف وركزت الانتباه على وضع معايير الأمم المتحدة بشأن الاستشعار من بُعد. وقدّم الخبير أيضا بيانا إيضاحيا إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا عن نُظم المعلومات الجغرافية وتقنيات الاستشعار من بُعد التي تستعملها اللجنة. وختاما، قدّم بيانا إيضاحيا عن الدروس التي استفادتها اللجنة من الرصد الجوي إلى مؤتمر ضم أعضاء معاهدة السماوات المفتوحة في استكهولم.

التدريب

٢٣ - نُظمت في البرازيل في الفترة من ١١ إلى ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر دورة تدريبية عن التكنولوجيا البيولوجية للخبراء المدرج أسماؤهم على قائمة الأنموفيك. وحضر ١٦ خبيرا ينتمون إلى ١٥ بلدا وعدد من موظفي اللجنة الدورة التي كُرست لتعزيز المعرفة التقنية والمهارات العملية لدى المتدربين لإجراء أعمال الرصد لمرافق الإنتاج البيولوجي. وتبدي اللجنة امتنانها لحكومة البرازيل لما قدمته من دعم لها في عقد الدورة، ولا سيما توفير إمكانية الوصول إلى المرافق المتخصصة المطلوبة للدورة.

خامسا - هيئة المفوضين

٢٤ - اجتمعت هيئة المفوضين التابعة للأنموفيك في نيويورك لعقد دورتها العادية السابعة عشرة في يومي ١٧ و ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وجريا على ما حدث في المناسبات السابقة، حضر الدورة مراقبون عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

٢٥ - وقد أطلع الرئيس التنفيذي بالنيابة المفوضين على الأنشطة التي قامت بها اللجنة منذ اجتماعهم الأخير. وقُدم بيان إيضاحي إلى الهيئة عن التعليقات الأولية للجنة على التقرير الشامل المقدم من المستشار الخاص لمدير وكالة المخابرات المركزية التابعة للولايات المتحدة

والمعني بأسلحة الدمار الشامل العراقية. كما قُدمت أيضا بيانات إيضاحية فيما يختص بالخلاصة، بما في ذلك قائمة مقترحة للفصول وبيان موجز عن محتوياتها، وعن موقع منشأة المثنى العامة.

٢٦ - وأعربت الهيئة للرئيس التنفيذي بالنيابة عن ارتياحها للبيان الشفوي الذي قدمه وأثار فيه عددا من القضايا المهمة المتصلة بالعمليات المقبلة المحتمل القيام بها في العراق، وتعليقاته على تقرير فريق الاستقصاء المعني بالعراق. ورحبت الهيئة أيضا بالبيانات الإيضاحية المكثفة التي قدمها موظفو الأنموفيك وقامت بمناقشتها.

٢٧ - واتفقت الهيئة على أن الخلاصة التي يجري إعدادها ستكون قيّمة فيما يختص بالدروس المستفادة وفي تحديد مؤشرات انتشار الأسلحة التي يمكن استخدامها مستقبلا. كما أيدت اعتزام الرئيس الانتهاء من مسودة أولى للخلاصة بحلول آذار/مارس ٢٠٠٥. ورحبت الهيئة بالزيارة الأخيرة التي قام بها تشارلز دولفر وزملاؤه إلى اللجنة وأعربت عن أملها في أن يفضي هذا الاتصال الأولي إلى مواصلة الحوار على الصعيد العملي بين الهيئتين. وكررت الهيئة دعمها للبرنامج التدريبي المستمر الذي تنظمه الأنموفيك لمفتشيها العاملين بالمقر والمدرجين على القائمة كوسيلة لاستمرارية الخبرات الفنية والتجارب الحالية. وأحاطت الهيئة علما بالعمل الجاري حاليا بشأن تنقيح مرفقات خطة الرصد والتحقق المستمرين المتعلقة بالعراق واعتزام اللجنة دراسة إدخال تعديلات على عناصر التركيز في إجراءات الرصد فيما يتعلق بكميات أسلحة الدمار الشامل التي لا تنطوي على أهمية من الوجهة العسكرية، في ضوء الاهتمام المحتمل بها من جانب أطراف فاعلة غير حكومية. وقد أشير إلى أنه لدى عمل ذلك ستعتمد طبيعة ونطاق أي نظام للرصد والتحقق المستمرين، بما في ذلك المسائل المتعلقة بإمكانية الوصول، على ما يتخذه مجلس الأمن من مقررات. وفي الختام، أعربت الهيئة عن ارتياحها إزاء استمرار ما يبديه موظفو الأنموفيك من خبرات عامة وفنية.

٢٨ - وتقرر عقد الاجتماع القادم يومي ٢٢ و ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٥ في نيويورك.

٢٩ - ووفقا للفقرة ٥ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، استشير المفوضون بشأن محتويات هذا التقرير.

التذييل

التعليقات الأولية للأنموفيك على تقرير فريق الاستقصاء المعني بالعراق

تعليقات عامة

١ - إن نطاق التقرير الشامل المقدم من تشارلز دولفر، المستشار الخاص لمدير وكالة المخابرات المركزية التابعة للولايات المتحدة والمعني بأسلحة الدمار الشامل العراقية أوسع من نطاق التزامات العراق المتصلة بأسلحة الدمار الشامل بموجب قرارات مجلس الأمن. ومن ثم، يتناول التقرير عددا كبيرا من القضايا التي تخرج عن نطاق ولاية الأنموفيك، من قبيل دور صدام حسين في العراق وهيكل الحكومة العراقية السابقة، والعملية التي يتبعها النظام في اتخاذ القرارات، والسياسة الخارجية، والشؤون المالية والميزانية، واستعمال النظام لعائدات النفط. وقد تمثلت الغايات المعلنة من التقرير فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل العراقية في توفير الحقائق المتعلقة بتجربة العراق مع أسلحة الدمار الشامل، وتقديم تحليل دينامي بدلا من تقديم سرد جامد وبسيط لما عُثر عليه من أنقاض، فضلا عن تقديم سرد لأنشطة النظام واتجاهاته وتعليماته فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل.

٢ - ويقدم التقرير بعض المعلومات الجديدة بالنسبة للأنموفيك في جميع مجالات أسلحة الدمار الشامل بدرجات متباينة من التفاصيل. وقد أضافت بعض هذه المعلومات الجديدة إلى المعرفة المتوافرة لدى اللجنة، ودعمت فهمها لبرامج الأسلحة العراقية المحظورة.

٣ - وبالنسبة إلى كل مجال من مجالات أسلحة الدمار الشامل، يقدم التقرير أولا قوائم بالنتائج الأساسية التي توصل إليها فريق الاستقصاء المعني بالعراق، بما في ذلك استنتاجاته وأحكامه. وعقب هذه النتائج الأساسية، قُدمت نظرة عامة على برامج العراق المحظورة، مشفوعة في معظم الحالات بالبيانات التي قام الفريق بتجميعها. ويبني التقرير إلى حد كبير، في نظرته العامة التاريخية للبرامج المحظورة، على تقارير ووثائق الأونسكوم، وتقارير ووثائق الأنموفيك، فضلا عن الإشعارات العراقية.

٤ - ولا يتضمن التقرير جميع المعلومات المتعلقة بأنشطة محددة قام بها فريق الاستقصاء المعني بالعراق، بما في ذلك قائمة بجميع ما تم زيارته أو تقييمه من مواقع، ولا وصفا للأنشطة المنفذة خارج الموقع هناك، ولا ما عثر عليه الفريق في العراق من وثائق وسجلات تتصل بأسلحة الدمار الشامل. ويتضح من التقرير أن الأفراد العراقيين الذين قابلهم الفريق كانوا هم المصدر الرئيسي للمعلومات. وكانت الأونسكوم والأنموفيك قد قابلتا الكثير من هؤلاء

الأفراد في الماضي. و لم يذكر في التقرير سوى أسماء بعض من قابلهم الفريق. و لم يقدم التقرير سجلا ببياناتهم الأساسية.

٥ - ويوضح التقرير أنه في الوقت الذي لم يعثر فيه فريق الاستقصاء المعني بالعراق على دليل يشير إلى وجود مخزون من أسلحة الدمار الشامل أو العوامل المنتجة بكميات كبيرة ولا إلى إعادة تنشيط البرامج المحظورة في العراق، فإن الفريق لا يستبعد احتمال وجود كميات صغيرة من أسلحة الدمار الشامل متبقية في العراق. ولا يتضمن التقرير في كثير من الحالات، خاصة فيما يتعلق بنوايا العراق، معلومات موثقة تؤيد ما احتواه من أحكام وافتراضات.

٦ - ويناقش التقرير، من خلال تقييم للقدرات العراقية المزدوجة الاستخدام، نوايا العراق المحتملة إزاء إعادة بدء أنشطة أسلحة الدمار الشامل حال رفع الجزاءات. و لم ينظر التقرير في ماهية الأثر الذي يمكن أن يحدثه الرصد، بصورته المعتمدة من مجلس الأمن عام ١٩٩١، حال رفع الجزاءات. وبالمثل، لم يتناول التقرير طريقة التصرف في الأصناف والمواد المزدوجة الاستخدام التي كانت تخضع لنظام الرصد المطبق من الأمم المتحدة أو إلى عمليات الحساب الخاصة بها. بيد أنه يقر فعلا في عدد من المناسبات بكفاءة أعمال التفتيش التي قامت بها الأمم المتحدة في الحيلولة دون احتمال امتلاك العراق من جديد لأسلحة الدمار الشامل.

٧ - ويذكر التقرير أن جهاز الاستخبارات العراقي سعى إلى الإضرار بسلامة عملية التفتيش خلال الفترة بين عامى ١٩٩١ و ٢٠٠٣. وسوف يكون من المفيد الحصول على فهم أفضل لأي أثر قد تكون تلك الأنشطة قد أحدثته. فقد أجريت أعمال التفتيش على الأسلحة التي قامت بها الأمم المتحدة على افتراض أنها ستكون عرضة لأنشطة جمع الاستخبارات من قبل العراق وجرى تنفيذ تدابير ملائمة ترمي إلى حماية سلامة عملية التفتيش.

٨ - وفيما يلي موجز للتعليقات حسب المجالات المواضيعية للمعلومات الواردة في التقرير والمتصلة بولاية الأنموفيك، أي المتصلة بترع أسلحة الدمار الشامل والرصد والتحقق المستمرين.

شراء العراق لأصناف ومواد مزدوجة الاستخدام تتصل بأسلحة الدمار الشامل

٩ - تقع عدة مسائل ترد في الفرع المتعلق بالمشتريات من تقرير فريق الاستقصاء المعني بالعراق خارج نطاق ولاية الأنموفيك ولذلك لا يتناولها هذا التقرير.

١٠ - ويشير التقرير إلى أنه منذ عام ١٩٩٧، قادت هيئة التصنيع العسكري السابقة جهود العراق من أجل الحصول على معدات عسكرية وأصناف مزدوجة الاستخدام تتصل بأسلحة الدمار الشامل. وقامت مؤسسات حكومية عراقية أخرى مثل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ووزارة الخارجية ودائرة الاستخبارات العراقية بدعم هذه الجهود. وأدارت هيئة التصنيع العسكري شبكة من الشركات الصورية المرتبطة بها والتي تتبعها فروع داخل العراق وخارجه. وقُدمت في التقرير أمثلة محددة لبيان قيام العراق بشراء أصناف ومواد لاستخدامها في برامجه الخاصة بالصواريخ. كما قدم التقرير بعض التفاصيل الجديدة عن أسلوب عمل شبكة المشتريات العراقية.

١١ - وتتفق المعلومات المتعلقة بمشتريات العراق المقدمة في تقرير فريق الاستقصاء المعني بالعراق إلى حد كبير مع المعلومات التي حصلت عليها الأنموفيك من خلال أنشطة التفتيش والمقابلات والمناقشات التي أجريت مع المسؤولين العراقيين، وتقييم الملفات الحاسوبية المسترجعة، وكذلك من الإعلانات التي قدمها العراق. وقد علمت اللجنة أن هيئة التصنيع العسكري أنشأت وتولت إدارة شبكة للمشتريات ضمت شركات تجارية عراقية حكومية ومن القطاع الخاص مرتبطة بشركات أجنبية ووسطاء عديدين وسلاسل من الموردين الأجانب، وحسابات مصرفية وشركات نقل تعمل داخل العراق وخارجه. وقد تناول التقرير الفصلي السابع عشر للأنموفيك هذه المعلومات (S/2004/435).

١٢ - ويتضمن التقرير بعض التفاصيل الجديدة عن أنشطة الشراء العراقية لم تكن معروفة للأنموفيك، بما في ذلك مشاركة كيانات عراقية وأجنبية إضافية فيها. ومن ناحية أخرى لا يتناول التقرير بشكل مباشر جميع معاملات الشراء العراقية المعروفة للأنموفيك، مثل المعاملات المتصلة بعقود محددة لبرامج الصواريخ. ومن ثم يمكن لاقتران البيانات المتاحة للأنموفيك بالنتائج التي توصل إليها فريق الاستقصاء المعني بالعراق أن يعطي صورة أشمل لأنشطة الشراء العراقية السابقة.

١٣ - وتضاهي المعلومات الواردة في التقرير عن مشتريات الأصناف والمكونات والمواد المتصلة بإنتاج الصواريخ مضاهاة تامة النتائج التي توصلت إليها الأنموفيك، التي وجدت أدلة على قيام العراق في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٢ بشراء مواد ومعدات ومكونات تتصل ببرامجه لإنتاج الصواريخ. وفي عدة حالات، استخدم العراق الأصناف المشتراة في إنتاج منظومة صاروخ الصمود - ٢ الذي قررت الأنموفيك إخضاعه للحظر في شباط/فبراير ٢٠٠٣. وشملت عمليات الشراء اقتناء مكونات ومعدات لصنع واختبار نظم التوجيه

والتحكم الخاصة بالصواريخ، وقطع مختلفة من المعدات والتكنولوجيا المتصلة بإنتاج الصواريخ.

١٤ - ويذكر التقرير أن العراق قام بعد عام ١٩٩١ بشراء أصناف ومواد مزدوجة الاستخدام تتصل بأسلحة الدمار الشامل. وتحتاج الأنموفيك إلى الحصول على البيانات الداعمة لكي تتوصل إلى فهم ماهية صلة هذه المشتريات بنشاط الأسلحة الكيميائية والبيولوجية المحظورة، أو باعتزام استئناف ذلك النشاط.

١٥ - وقد كشفت عمليات التفتيش التي قامت بها الأنموفيك عن أن العراق قام خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٢ بشراء مجموعة متنوعة من الأصناف والمواد البيولوجية والكيميائية المزدوجة الاستخدام، بما في ذلك مواد كيميائية ومعدات وقطع غيار. غير أن الأنموفيك لم تجد دليلا على أنها 'استخدمت' أو كان 'يعتزم استخدامها' لأغراض إنتاج الأسلحة الكيميائية أو الأسلحة البيولوجية. ورغم أن العراق ربما يكون قد حصل على بعض هذه السلع خارج الإطار الذي وضعته قرارات مجلس الأمن، إلا أنه أعلن عن معظمها للأنموفيك في إعلاناته نصف السنوية المتعلقة بالرصد المتراكمة عن الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢ والتي قدمها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. وقد شمل ما أُعلن عنه، حصول العراق على بعض معدات تجهيز المواد الكيميائية التي يتعين الإعلان عنها ومواد كيميائية استخدمها العراق في أغراض غير محظورة، لكن شراءها تم خارج نطاق آلية الإبلاغ التي اعتمدها مجلس الأمن في قراره ١٠٥١ (١٩٩٦).

الأسلحة البيولوجية

١٦ - يؤكد تقرير فريق الاستقصاء المعني بالعراق عن برنامج الأسلحة البيولوجية العراقي إلى حد بعيد ما توصلت الأنموفيك إلى فهمه. ويرد أيضا جزء كبير من المعلومات، المتصلة بتاريخ هذا البرنامج حتى عام ١٩٩١، في مختلف الإعلانات التي قدمها العراق إلى الأمم المتحدة، وفي وثيقة مجلس الأمن S/1999/94 ووثيقة الأنموفيك المجمعة المتاحة عموما التي قدمتها إلى مجلس الأمن في ٧ آذار/مارس ٢٠٠٣. وبصفة عامة، دعمت النتائج التي أسفرت عنها المقابلات التي أجراها الفريق المعلومات الواردة في البيانات والإعلانات التي قدمها العراق من قبل، مثل الإعلانات الكاملة والنهائية التامة لعام ١٩٩٦، والإعلان الدقيق الكامل والتام عن الحالة الراهنة للأسلحة البيولوجية المقدم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، والوثائق الداعمة والمقابلات والمناقشات التي أجرتها الأنموفيك في عام ٢٠٠٣. ويشير جزء كبير من تقييم الفريق إلى الاحتمالات أو النوايا أكثر مما يدلل على استمرار برنامج الأسلحة البيولوجية.

١٧ - ولم تكشف عمليات البحث والتحقيقات المكثفة التي أجراها الفريق عن وجود أية مرافق جديدة لإنتاج أو لأبحاث الأسلحة البيولوجية، أو عن وجود عوامل بيولوجية بكميات غير معلن عنها، أو برامج متنافسة، أو نظم أسلحة غير معروفة أو علماء غير معروفين من قبل.

١٨ - وربما كانت أهم معلومات جديدة في التقرير بشأن برنامج الأسلحة البيولوجية السابق متعلقة بالإنتاج الكبير للجمرة الخبيثة الانثراكس والتخلص منها. وقد أسفرت المقابلات التي أجراها الفريق عن المزيد من الشهادات التي تماثل الشهادات التي حصلت عليها الأنموفيك وتثبت إنتاج كميات من الانثراكس تفوق ما أعلن عن وجوده في موقع الحكم، وربما إلى وجود معمل لإنتاج لقاح الحمى القلاعية. ويذكر التقرير أنه ''تبين من المعلومات التي حصل عليها الفريق من عدة مصادر مطلعة على برنامج الأسلحة البيولوجية العراقي السابق، ومعلومات تاريخية أخرى ذات صلة أن نظام صدام ربما لم يعلن عن إنتاج آلاف اللترات من بكتريا ''باسيللاس انثراسيس''. ووفق تقدير الأنموفيك الوارد في الوثيقة المجمعة، يمكن أن يكون قد تم إنتاج ٧ ٠٠٠ لتر إضافي من هذا العامل على أساس طاقة معدات الإنتاج المتاحة وتوافر وسائط النمو، والوقت الذي يستغرقه الإنتاج وذلك حتى منتصف كانون الثاني/يناير ١٩٩١. وتبين من المعلومات الواردة في التقرير عن استخدام وسائط النمو وأحواض التخزين المصنوعة من الصلب غير القابل للصدأ التي لم يعرف مصيرها، أن الكمية الإجمالية لإنتاج الجمرة الخبيثة ما زالت مسألة لم تحسم.

١٩ - وتفيد المعلومات الجديدة المتصلة بالتخلص من كميات ضخمة من الجمرة الخبيثة في ضاحية الرضوانية من بغداد في عام ١٩٩١، أن المادة دُمِّرت وأُفرغت على مسافة حوالي ثلاثة كيلومترات من أحد قصور الرئاسة. ويمكن أن يؤدي الحصول على عيِّنة وبيانات تحليلية تؤكد هذه المعلومات إلى إلقاء ضوء هام على هذه المسألة. ويشير التقرير إلى اختلاف روايات الأشخاص الذين أجريت مقابلات معهم بشأن مصير كمية الجمرة الخبيثة المنتجة قبل عام ١٩٩٢. غير أن معظم التصريحات جاءت متفقة بالنسبة لتاريخ تدمير الكم الأكبر منها، وهو وقت ما أثناء عام ١٩٩١. ويقرر التقرير أنه نظرا لعدم وجود دليل وثائقي يدعم هذه التصريحات لم يمكن التوصل إلى استنتاجات قاطعة.

٢٠ - وفيما يتعلق بالمقطورتين اللتين عُثر عليهما في عام ٢٠٠٣، خلص التقرير إلى أنهما كانتا مصممتان لإنتاج الهيدروجين وليس لإنتاج عوامل الأسلحة البيولوجية. ويتفق هذا مع تحليل الأنموفيك القائم قصرا على بيانات مستمدة من مصادر علنية. ولم يستبعد

تقرير الفريق إمكانية وجود مرافق متنقلة لإنتاج عوامل الأسلحة البيولوجية؛ لكن لم يتوفر للأنموفيك دليل على أن العراق أنتج تلك المرافق أو حصل عليها.

٢١ - ويذكر التقرير أنه رغم التحقيقات المستفيضة التي قام بها الفريق، فإنه لم يعثر على أدلة على حيازة العراق لفيروس الجدري، أو عمله على حيازته، لاستخدامه كعامل من عوامل الأسلحة البيولوجية. ويلاحظ التقرير أن القنينات التي شك في احتوائها على لقاح وضعت عليها تسمية خاطئة واتضح أنها تحتوي على بروسيللا أنتيسيرا. وهذا الاكتشاف لاستخدام العلماء العراقيين لقنينات وأمبولات عليها تسميات خاطئة، بما في ذلك تسمية لقاح الجدري، يماثل الاستنتاجات السابقة التي توصلت إليها الأنموفيك من التحقيقات التي أجرتها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

٢٢ - وتتفق النتائج والاستنتاجات التي خلص إليها التقرير فيما يتعلق بمرافق الاستخدام المزدوج مع تقارير التفتيش المقدمة والأنشطة المضطلع بها من جانب الأونسكوم والأنموفيك على السواء. كما يتفق استنتاج الفريق عدم وجود دليل على القيام بأي نشاط محظور منذ عام ١٩٩١ مع تقييم الأنموفيك. ولا يزال وضع عدد من العزلات الأحيائية المجهرية ومعدات الاستخدام المزدوج التي أعلن عنها العراق وخصصت للرصد من جانب اللجنة مسألة لم تحسم.

٢٣ - وثمة مسألة أخرى هامة متصلة بالأسلحة البيولوجية لم تحسم وهي مصير أرصدة مستنبتات عوامل الأسلحة البيولوجية التي تم تحضيرها من قنينات مستوردة لأرصدة عوامل الأسلحة البيولوجية. ويتفق التقرير مع موقف اللجنة، ومفاده أنه لم يمكن التحقق من صحة التصريحات التي أدلى بها عالم عراقي كبير لمفتشي الأمم المتحدة ولفريق الاستقصاء المعني بالعراق في أوائل التسعينات بخصوص إصدار أوامر رسمية بتدميرها. ولا تزال هذه المسألة إحدى شواغل الأنموفيك في مجال التحقق.

٢٤ - وعموما، يقدم تقرير الفريق معلومات مفيدة عن برنامج الأسلحة البيولوجية، مستقاة من المقابلات، والأنشطة الموقعية والعينات المأخوذة والتحليلات، تضيف إلى معرفة الأنموفيك بالبرنامج. ونظرا لمحدودية البيانات وتضارب نتائج المقابلات والاستناد في بعض الأحيان إلى مصدر إبلاغ وحيد لا تدعمه الأدلة، ينطوي كثير من الاستنتاجات الواردة في التقرير على تحذيرات فيما يتعلق بالتعامل معها.

الأسلحة الكيميائية

٢٥ - يذكر التقرير أن برنامج الأسلحة الكيميائية العراقي تعطل بفعل حرب الخليج في عام ١٩٩١، ويقرر أن العراق قام من جانبه في عام ١٩٩١ بتدمير مخزون أسلحته الكيميائية غير المعلن عنه. ويضيف التقرير أن الفريق لم يجد دليلا على أي جهد بحثي أو إنتاجي نشط يتصل بالأسلحة الكيميائية. ويقرر التقرير أيضا أن العراق لم يتخلَّ عن رغبته في استئناف برنامج الأسلحة الكيميائية إذا ما رفعت الجزاءات وأصبحت الظروف مواتية. كما يخلص إلى أن العراق احتفظ بالخبرة والقدرات في جميع المجالات ذات الصلة: أي الأبحاث والإنتاج واستخدام العوامل الكيميائية في الأسلحة.

٢٦ - ويشير التقرير إلى أن الفريق عثر على ٥٣ من الذخائر الكيميائية القديمة، بالإضافة إلى ١٤ صاروخ مدفعية عيار ١٢٢ مليمترا مزود بالمواد الكيميائية فارغا عثرت عليها الأنموفيك في الفترة من آذار/مارس ٢٠٠٣ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، وأنه تبين من تحليلها وجود بقايا عوامل أسلحة كيميائية ونواتج تحللها. وتم التعرف على أن جميع الذخائر أنتجت قبل عام ١٩٩١.

٢٧ - وما زال يساور الأنموفيك القلق بشأن عدم حسم مصير حوالي ٥٥٠ قطعة من قذائف المدفعية عيار ١٥٥ مم المملوءة بغاز الخردل، حيث تبين من الاختبارات التحليلية التي أجرتها اللجنة في عام ٢٠٠٣ لقذائف مماثلة أنها تحتوي على خردل عالي النقاء. وعلى مدى فترة من الوقت قدم العراق من خلال إعلاناته المقدمة إلى الأمم المتحدة، عدة تفسيرات مختلفة لمصير القذائف، لم يكن أي منها مرضيا لا للانسكوم أو للأنموفيك. ويبدو من التقرير أن المسؤولين العراقيين السابقين قدموا إلى الفريق كثيرا من التفسيرات ذاتها. غير أن التقرير يتضمن أيضا تفسيرا جديدا هو أن القذائف لم تُدمر وأنها كانت في حوزة الحرس الجمهوري الخاص حتى آذار/مارس ٢٠٠٣. وسيكون من المفيد الحصول على معلومات إضافية حول هذا الموضوع.

٢٨ - وتتصل مسألة من أهم مسائل نزع السلاح الكيميائي التي حددتها الإنموفيك بالأبحاث وعمليات الإنتاج وأساليب التخلص العراقية المتعلقة بعامل الأعصاب في - إكس وسلائفه أثناء الفترة ١٩٩٠-١٩٩١. ويذكر التقرير أن العراق لم يقدم تفسيرا وإيضاحا كافيين لأنشطة إنتاج هذا العامل واستخدامه في الأسلحة. ووفقا لما جاء في التقرير اعتمد الفريق في المقام الأول على مقابلة أجراها مع أحد العلماء العراقيين يبدو أنه كرر معلومات مأخوذة من الإعلانات التي قدمها العراق، ويدّعي أنه أشرف على التدمير المنفرد من جانب العراق لكمية كبيرة من العامل، وأنه على علم بتدمير سلائفه. كما يقدم التقرير معلومات

تفيد أن ثلاث قنابل جوية أعلن العراق أنها ملئت بهذا العامل لغرض اختبارات الاتزان ودمرت بعد فشل الاختبارات، قد أسقطت في الواقع في منطقة غير معلن عنها داخل جمهورية إيران الإسلامية في عام ١٩٨٨. ولا يتضمن التقرير إشارة إلى مصدر هذه المعلومات أو إلى أية أدلة مؤيدة. وفيما يتعلق بمسائل الأسلحة الكيميائية الأخرى التي لم تحسم، لا يتضمن التقرير أية معلومات جديدة عن سبب وجود آثار نواتج تحلل العامل في - إكس على شظايا رؤوس صاروخية، وعن الكميات المنتجة من هذا العامل في عام ١٩٩٠ وطريقة الإنتاج التي اتبعها العراق، وكذلك عن الأبحاث المتعلقة بهذا العامل التي أجريت في ذلك العام. وقد أثارت الإنموفيك هذه المسائل المتصلة بالعامل في - إكس إضافة إلى مسائل أخرى في الوثيقة المجمعة.

٢٩ - ويتضمن تقرير فريق الاستقصاء المعني بالعراق أيضا تقييما لنوايا العراق الاحتفاظ بقدراته على إحياء برنامج للأسلحة الكيميائية، بما في ذلك العامل في - إكس. ووفقا لما جاء في التقرير، بدأ العراق في عام ١٩٩٦ تنفيذ وتنسيق مشاريع كبرى وهامة لإنتاج المواد الكيميائية محليا لتحسين الاكتفاء الذاتي من حيث توافرها. ويلفت التقرير الانتباه إلى ثلاث مواد كيميائية متوافرة تجاريا أدرجت في وثيقة عراقية بعنوان ''برنامج إنتاج المواد الكيميائية محليا''. ويشير الفريق إلى نفعها في إنتاج العامل في - إكس بإحدى الطرق التي يعرف أن العراق كان يدرسها. غير أن التقرير لا يبين ما إذا كانت للبرنامج أي صلة بهذا العامل أو بأي عامل كيميائي آخر يستخدم في الأسلحة الكيميائية. ومن الملاحظ أن إنتاج أي عامل للأعصاب، مثل الفي - إكس، يتطلب سلائف فوسفورية عضوية معينة لم تدرج في الوثيقة العراقية. وليس لهذه السلائف استخدامات مدنية كثيرة وليس من الشائع توافرها على نطاق العالم.

٣٠ - ويذكر التقرير أن الصناعة الكيميائية العراقية توافرت لديها القدرة على استعادة إنتاج الأسلحة الكيميائية نتيجة التحسينات التي تحققت أثناء الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٣. ويذكر أيضا أن العراق ربما كانت لديه القدرة على إنتاج كميات كبيرة من الخردل الكبريتي في فترة وجيزة بواسطة مواد كيميائية متوافرة محليا. وفي الوقت نفسه يعترف التقرير بأن الصناعة العراقية كانت أيضا تعاني من نقص خطير في كثير من المجالات. وقد قامت الإنموفيك بالتفتيش على المنشآت الرئيسية التي قد تكون لديها القدرة على الاشتراك في برنامج للأسلحة الكيميائية وتوصلت إلى أن بعضها يمكن تطويعه لذلك الغرض وإن كان ذلك لا يتسنى عمله إلا بعد عملية إعادة تصميم كبيرة للمعدات.

٣١ - ويذكر التقرير أن الفريق قام أيضا بتقصي دائرة الاستخبارات العراقية وعلاقتها الممكنة ببرنامجي الأسلحة البيولوجية والأسلحة الكيميائية العراقيين. ويقدم التقرير معلومات مفصلة عن ''مجموعة من المختبرات السرية لإنتاج المركّبات الكيميائية المختلفة وإجراء الأبحاث عليها واختبارها''، احتفظت بها الاستخبارات العراقية طوال الفترة ١٩٩١-٢٠٠٣. ويفهم من المعلومات المقدمة أن المختبرات تابعت على نطاق صغير الأبحاث والإنتاج المتعلقين بأساليب للاغتيالات بطيئة التأثير. وفهم من المعلومات التي تم الحصول عليها من المقابلات أن هذه المختبرات ربما استخدمت أو صنعت الرايسين والخردل الكبريتي والخردل النيتروجيني والسارين. ويشير التقرير إلى أن الفريق وجد صعوبة في استخلاص استنتاجات قاطعة من المقابلات التي أجراها بسبب تضارب المعلومات وعدم اتساقها وعدم وجود أدلة مادية أو بيانات طبية شرعية. كما يذكر التقرير أن الأدلة المتوافرة عن برنامج دائرة الاستخبارات العراقية، والتي تشمل نتائج فحص العينات والتحليلات لم تكن قوية بدرجة تكفي للجزم بأن هذا النشاط كان متصلا ببرنامجي الأسلحة البيولوجية والأسلحة الكيميائية. و لم يتضح من التقرير ما إذا كانت هذه المختبرات تفي بمعايير الأنشطة والمعدات والمواد التي تجعلها تخضع للرصد. ومن ناحية الإنموفيك، فإنها تعي بوجود مشاركة مستمرة لزمن بين دائرة الاستخبارات العراقية وبرامج أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك ادعاءات إجراء تجارب على البشر، كما قامت فيما سبق بالتفتيش على بعض المرافق.

الصواريخ

٣٢ - لا تغير المعلومات التي يتضمنها تقرير الفريق من الحسابات المتعلقة بصواريخ سكود التي أجراها مفتشو الأمم المتحدة في وقت سابق. ويذكر التقرير أن الفريق حصل على بعض الوثائق التي لم يقدمها العراق إلى الإنموفيك بشأن هذا الموضوع. وكما كان الحال بالنسبة للأونسكوم والأنموفيك، لم يستطع الفريق معرفة مصير اثنين من صواريخ سكود المستوردة التي بلغ عددها الإجمالي ٨١٩ صاروخا. ومع ذلك، يستنتج التقرير أن ثمة أدلة هامة توحي بأن العراق لم يحتفظ بأي من صواريخ سكود بعد عام ١٩٩١.

٣٣ - وفي الفترة بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٢ تابع العراق برنامجي صواريخ رئيسيين، هما صواريخ الصمود ٢ المدفوعة بالوقود السائل، وصواريخ الفتح المدفوعة بالوقود الصلب. ويذكر التقرير أنه تمت معرفة مصير ٣٦ من صواريخ الصمود ٢ بناء على تعليقات غير مؤكدة أدلى بها الأشخاص الذين أجريت مقابلات معهم والتقارير الواردة من قوات التحالف. ويقدر الفريق، استنادا إلى معلومات مماثلة، أن مصير ما يصل إلى ٣٤ من صواريخ الفتح ما زال غير معروف. وإضافة إلى ذلك، ووفق ما ذكره الفريق، استورد العراق أكثر

من ٦٨٠ محركا من طراز SA-2 بعد عام ١٩٩٨. وقد أعلن العراق للإنموفيك أنه استورد ٣٨٠ محركا فقط من طراز SA-2 خلال تلك الفترة.

٣٤ - وفي وقت انسحاب مفتشي الإنموفيك من العراق كان تدمير صواريخ الصمود ٢ المحظورة والأصناف المتصلة بها لا يزال جاريا. وكما أفادت اللجنة مجلس الأمن في تقريرها الثالث عشر، بقي ٢٥ صاروخا من طراز الصمود ٢ إضافة إلى ٣٢٦ محركا من طراز SA-2 و ٣٨ من الرؤوس الحربية للصمود ٢ في انتظار التدمير. واستمر مفتشو اللجنة في رصد صواريخ الفتح التي لم يكن قد تقرر ما إذا كانت محظورة أم لا إلى أن انسحبوا من العراق. وفي ذلك الوقت كانت اللجنة قد سجلت وجود ٣٧ صاروخا كاملا من طراز الفتح بالإضافة إلى ١٢ صاروخا كانت لا تزال تحت الإنتاج. وذكر الفريق في تقريره أنه لم يتمكن من تسوية وضع موجودات الصمود ٢، وأن الحصر التام لصواريخ الفتح قد لا يكون ممكنا. ولم يقدم التقرير إفادة عن وضع المحركات SA-2. وما زال وضع جميع هذه الأصناف محل سؤال.

٣٥ - ويقدم التقرير سردا لعدة مشاريع لصواريخ كان مداها سيخضع للحظر، جرت مباشرتها في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٢ في الوقت الذي لم يكن فيه مفتشو الأمم المتحدة موجودين بالعراق. وتشمل هذه المشاريع إنتاج صواريخ تدفع بالوقود السائل وتستخدم مجموعة محركات من طراز SA-2، وتحويل صواريخ SA-2 سطح - جو إلى صواريخ سطح - سطح، وإنتاج صواريخ كبيرة مدفوعة بالوقود الصلب، وتحويل الصاروخ HY-2 المضاد للسفن إلى قذيفة انسيابية للهجوم البري، ويطلق على هذا المشروع اسم جنين. وقد استمد الفريق معلوماته عن هذه المشاريع إلى حد كبير من المقابلات التي أجراها مع أفراد عراقيين. غير أن الكثير من هذه المقابلات أسفر عن صورة متضاربة وغير متسقة لطبيعة هذه البرامج ونطاقها والشوط الذي قطعته. ومن الصعب تقييم مدى أهمية البنود الأخرى التي حصل عليها الفريق وعرضها في تقريره. فعلى سبيل المثال، تبدو الرسوم الهندسية العراقية لمحركات SA-2 المجمعة، ومنصة إطلاق الصواريخ الكبيرة المدفوعة بالوقود الصلب رسوما بدائية، وليس هناك سوى قدر ضئيل من التفاصيل التقنية عن محرك الطائرة العمودية الجاري تعديله لغرض الاستخدام في مشروع جنين. وفي التقرير الفصلي الخامس عشر المقدم من الإنموفيك إلى مجلس الأمن (S/2003/1135) أوردت اللجنة تعليقات على تطور العمل الذي اضطلع به العراق في مجال الصواريخ.

٣٦ - ويلاحظ التقرير حدوث تحسن على البنية الأساسية العراقية، من شأنه أن يزيد قدرة العراق على إنتاج محركات كبيرة تعمل بالوقود الصلب. وكان أحد الأمثلة التي أوردها

التقرير هو قيام العراق بإعادة بناء واستخدام خلاط كبير للوقود الصلب سبق تدميره. وقيل إن العراق دمر الخلاط مرة أخرى قبل عودة المفتشين. ولا يوجد لدى الإنموفيك دليل على حدوث ذلك. ومثل هذا الخلاط ضروري لأي برنامج للصواريخ الكبيرة التي تدفع بالوقود الصلب.

٣٧ - ووفقا لما ذكره التقرير قام العراق، بعد عام ١٩٩٨، بالاتصال ببلدان أجنبية معينة في محاولة للحصول على منظومات إيصال بعيدة المدى، وللحصول على مساعدتها في البرامج العراقية المحلية للقذائف. ولا تدري اللجنة مدى نطاق هذا الجهد الشرائي في فترة ما بعد عام ١٩٩٨.

٣٨ - ويتضمن التقرير بعض المعلومات الجديدة عن برامج العراق الخاصة بالمركبات الموجهة عن بُعد والطائرات الموجهة (المركبات الجوية بلا طيار). ويتمشى استنتاج التقرير أن برامج العراق الأخيرة الخاصة بهذه المركبات كانت مصممة من أجل الأغراض العسكرية التقليدية، مثل المراقبة والحرب الإلكترونية والدفاع الجوي، وليس لغرض إيصال عوامل الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، مع الاستنتاج الذي توصلت إليه الإنموفيك وأفادت عنه في تقريرها الفصلي الثامن عشر (S/2004/693).